التحالف الوطني يحذّر من الانشغال بحلّ الخلافات الداخلية

الكردستاني يبحث عن الجديّة في الحوار: وقت طويل لتسوية الأزمة

أكد التحالف الكردستاني أن عقد المؤتمر الوطني سواء قبل القمة العربية أو بعدها لا يعد فرقا في نجاحه لان الأمر يتطلب نوايا حسنة من قبل جميع الأطراف، يأتي ذلك في وقت جدد التحالف الوطني تأكيده على ضرورة أن يكون اللقاء المرتقب بعد انعقاد قمة العرب، حتى لا تنشغل الكتل السياسية بالخلافات وتحول دون تهيئة الأرضية المناسبة لاستقبال الاستحقاق الوطني المتمثل بقدوم الزعماء العرب إلى بغداد بعد غياب سنوات عديدة.

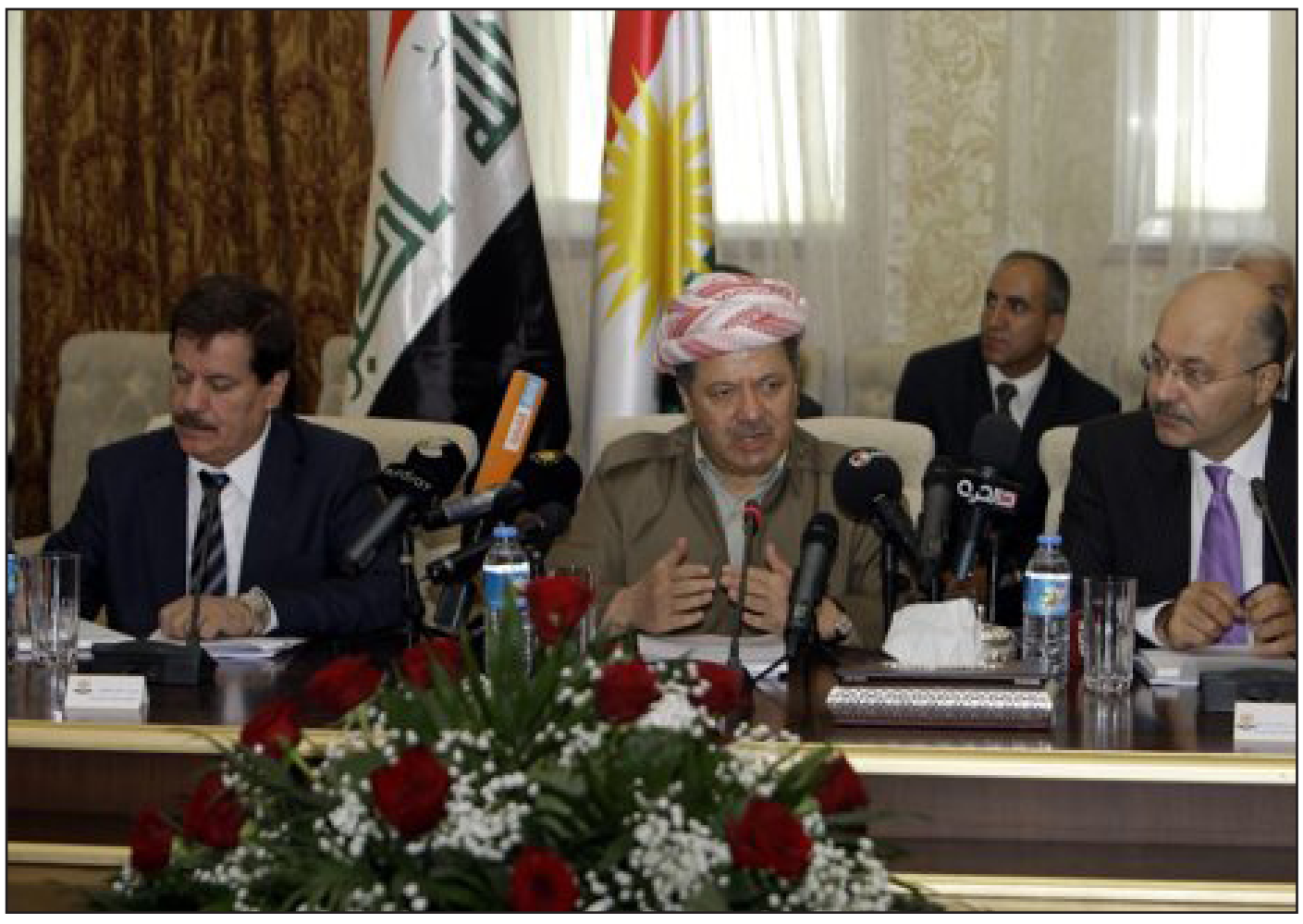

□ بغداد/ المدى

وكانت القائمة العراقية ذكرت في وقت سابق، أن تأجيل المؤتمر الوطني إلى ما بعد القمة العربية يعني إعلان فشله، مؤكدة انها في هذه الحالة ستكون مضطرة الى عرض الخلاف السياسي امام القادة العرب لاسيما ما تبقى من اتفاقيات أربيل التي تشكلت بموجبها الحكومة في ٢٠١٠.

وأكد المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب أن عقد اللقاء الوطني قبل القمة العربية أو بعدها لا يشكل فارقا في نجاح اللقاء من فشله ، لان نجاح اللقاء الوطني متوقف على النوايا الطيبة التي يحملها قادة الكتل السياسية المشاركة في المؤتمر.

ونقل الطيب قوله إن " انعقاد هذا اللقاء يحتاج إلى تهيئة وتحضيرات والى جدول الإعمال المتفق عليه من قبل الكتل السياسية "،مؤكدا " نحن مع أن يأخذ الوقت اللازم لتهيئة هذه الأجواء لكي نخرج بنتائج ايجابية والمهم هو حقيقة انعقاده وحل الخلافات".

وأضاف " طالبنا في وقت سابق بعقد اللقاء الوطني قبل القمة وحل الخلافات الداخلية لكي تكون هناك صورة ايجابية على العراق لدن الدول المشاركة في القمة"، موضحا أن" العملية السياسية تحتاج الى ثقة متبادلة بين الكتل السياسية وإذا ما وجدت لن تشهد العملية السياسية الاستقرار في العراق".

وبين أن " هناك مشاكل كبيرة نعاني منها تحتاج الى وقت طويل لحلها بين الكتل المشاركة في اللقاء الوطني "مضيفا أن " في الاجتماعات السابقة لمسنا شيئا من الايجابية من قبل الكتل لحل الخلافات العالقة وإنهاء الازمة الراهنة"

وكان من المقرر ان تعقد الكتل السياسية اجتماعها السادس يوم الخميس الماضي في منزل نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي لتوحيد اوراق العمل والطلبات المقدمة من الكتل السياسية لكنه اجل بسبب انشغال النواب بجلسة إقرار الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ التي استمرت لغاية الساعة العاشرة مساء .

وكان رئيس كتلة الاحرار النيابية بهاء الاعرجي قد رجح تأجيل عقد اللقاء الوطني بعد انعقاد القمة العربية المقرر انعقادها في نهاية آذار عازيا ذلك الى حاجة اللجنة التحضيرية الى المزيد من الوقت في حسم اعمالها ووضع جدول الاعمال للقاء الوطني.

الى ذلك، دعا التحالف الوطني في مجلس النواب، امس، إلى تأجيل الاجتماع الوطني إلى ما بعد القمة العربية المقرر عقدها في العاصمة بغداد نهاية آذار الحالي، معتبرة أن انشغال السياسيين بالاجتماع الوطني سيؤدي إلى عدم التهيؤ الجيد للقمة وسيصرف الأنظار عنها.

وقالت عضو التحالف الوطني، والنائبة عن كتلة الفضيلة سوزان السعد في بيان صدر، امس، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "من المفترض أن تتهيأ الحكومة وجميع السياسيين لاستقبال مؤتمر القمة المقرر عقده نهاية شهر آذار الحالي، في بغداد ويعمل الجميع على إنجاحه"، داعياً إلى "تأجيل الاجتماع الوطني إلى ما بعد مؤتمر القمة العربية لأن الأول شأن داخلي يمكن أن يعالج في أي وقت بينما القمة يجب أن تعقد في موعدها".

وأضافت السعد أن "انشغال السياسيين بالاجتماع الوطني سيؤدي إلى عدم التهيؤ الجيد لمؤتمر القمة وسيصرف الأنظار عنه لاسيما وأنه حدث غير عادي ويجب أن يمنح أولوية بالغة"، مؤكدة على ضرورة "الانشغال بما سيعرض في مؤتمر القمة وكيف سنوصل تجربة العراق الديمقراطية للمشاركين فيه كي نتمكن من أن نعيد له مكانته الإقليمية والعربية".

ورفضت القائمة العراقية والتحالف الكردستاني تأجيل موعد المؤتمر الوطني بعد انعقاد القمة العربية في بغداد.

وقال النائب عن القائمة العراقية احمد المساري في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه امس إننا "لم نبلغ بتأجيل المؤتمر الوطني به رسميا ولكن سمعنا بعض التصريحات من الأخوة في التحالف الوطني وهذا الموضوع ترفضه العراقية والإخوة في التحالف الكردستاني".

وأشار إلى أن" نجاح المؤتمر يعتمد على موقف الإخوة في التحالف الوطني والكتل السياسية المشاركة في المؤتمر ومصداقية المتحاورين وهناك اجتماع آخر معهم بعد يومين وهي الجلسة الثالثة".

وأكد المساري ان" العراقية حريصة على عقد المؤتمر وإنجاحه ونحن كأعضاء في اللجنة التحضيرية للإعداد لهذا المؤتمر جادون ونعمل بجدية من أجل عمل أجندة ناضجة له ليعقد هذا المؤتمر قبل القمة العربية.

تسلمت ٨٣٥ قطعة أثرية تعود للعصور البابلية والسومرية

مفتش الداخلية: لا أدلة ملموسة في بيع مناصب الوزارة

□ بغداد/ المدى

قالت وزارة الداخلية العراقية أمس الخميس، أنها أجرت تحقيقاً في مسألة بيع المناصب القيادية ولم يثبت حتى الآن في الدليل القاطع وجود مثل هذه الحالات.

يأتي ذلك في وقت تتصاعد فيه اتهامات لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي، لوزارتي الداخلية والدفاع واتهامها ببيع مناصب أمنية.

وقال مفتش عام وزارة الداخلية عقيل الطريحي لوكالة كردستان للأنباء إن "مكتب المفتش العام لوزارة الداخلية يسمع عن هذه الأمور ولكن لم يصل إليه شيء ملموس ودليل قاطع يؤكد وجود حالات بيع مناصب الأمنية، وهو يجري تحقيقات مستمرة في الموضوع".

وأوضح الطريحي "بالتاكيد مثل هذه الامور ليس من السهل الكشف عنها، وهي من الأمور المعقدة، وغالبا تجري في الغرف المظلمة والدهاليز".

ووضع مؤشر الفساد للأعوام القليلة الماضية، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، العراق بين أكثر دول العالم فسادا.

كما أعلنت وزارة الداخلية عن تسليم (٨٣٥) قطعة أثرية للمتحف العراقي من قبل هيئة البعثات التنقيبية العاملة في مناطق الأهوار عثر عليها في تلك المناطق.

وقال بيان للوزارة تلقت (المدى) نسخة منه أمس: إن البعثات التنقيبية العاملة في مناطق الأهوار سلمت المتحف العراقي (٨٣٥) قطعة أثرية تعود إلى العصور البابلية والسومرية والإسلامية بعد العثور عليها نتيجة أعمال التنقيبات التي حصلت خلال العام الماضي، لافتاً إلى أن هذه الآثار ستعرض في متحف خاص بالأهوار من المؤمل أن يكون متحف الناصرية بعد إعادة تأهيله.

وأشار إلى: أن البعثات التنقيبية تعتزم تهيئة وإكمال تقاريرها النهائية وإطلاق الموازنة المخصصة لأعمال التنقيبات بغية استئناف عملها واكتشاف المزيد من الآثار بعد تحديد مستوى المياه التي تغمر الأهوار من قبل وزارة الموارد المائية .

وأوضح: أن الهيئة وضمن خطتها الاستثمارية للعام الماضي وبعد الحصول على تخصيص مالي شكلت عشر بعثات تنقيبية ضمن مشروع إنقاذ الأهوار أصبح مقرها الرئيس في الناصرية وتنتشر تلك البعثات في محافظات البصرة والعمارة والكوت والديوانية وذي قار.

من جانبها دعت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، أمس الخميس، وزارة المالية إلى شمول اسر ضحايا الأجهزة الأمنية بسلفة الـ١٠٠ راتب أسوة بأقرانهم المستمرين بالخدمة.

وقال عضو اللجنة حاكم الزاملي في تصريحات صحفية أمس إن "على وزارة المالية شمول اسر شهداء الأجهزة الأمنية بسلفة الـ ١٠٠ راتب أسوة بأقرانهم المستمرين في الخدمة".

وأضاف الزاملي أن دعوته "جاءت بعد وصول عدة شكاوى من اسر الشهداء".

وقررت وزارة المالية منذ عام ٢٠٠٨، وعن طريق مصرفي الرافدين والرشيد وبالتنسيق مع وزارات ودوائر الدولة منح الموظفين سلفاً وقروضاً مختلفة على أن لا تقل خدمة الموظف عن خمس سنوات وفقاً للشروط والضوابط المحددة لذلك.

يذكر أن مجلس النواب أقر في (٤ تموز ٢٠١١)، مشروع قانون رواتب قوى الأمن الداخلي، وأعلنت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية عن اتفاقها مع وزارة المالية على تعديل سلم رواتب قوى الأمن الداخلي الصرف سيتم بأثر رجعي.

تيار يطلب من رئاسة البرلمان إلغاء مخصصات السيارات المصفحة

الصدر يدعو أتباعه لعدم التدخل في أحداث الصرخي

□ بغداد/ المدى

دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إلى عدم التدخل في ما وقع من أحداث بين أنصار رجل الدين محمود الصرخي وما أعقبها من اعتداءات على ممثلي ومعتمدي المرجع الديني آية الله السيد علي السيستاني.

يأتي ذلك في وقت طالب تياره من رئيس البرلمان أسامة النجيفي بإلغاء تخصيصات شراء السيارات المصفحة.

وقال الصدر في رده على سؤال من أحد أتباعه بشأن ما هي توجيهاته إلى مقلدي المرجع السيستاني ورجل الدين الصرخي " اللهم احفظ العراق وأهله واحفظ مراجعنا الأعلام واحفظ العراق من مدعي الاجتهاد والمرجعية ظلماً وعدواناً واحفظ العراق ممن كل معتد أثيم اللهم وأملأ عراقنا الحبيب بالحب والوئام والسلام وأنصح الجميع بعدم التدخل في مثل هذه (الخزعبلات)" حسب وصفه.

وشهدت الأسابيع الماضية عددا من الاعتداءات التي طالت منازل وكلاء ومعتمدي المرجعية الدينية في عدد من المحافظات ومحاولات استهداف بعبوات ناسفة وقنابل يدوية.

وتزامنت هذه الاعتداءات مع أحداث أخرى بمهاجمة وإحراق مكاتب رجل الدين [محمود الحسني الصرخي] في عدد من المحافظات الجنوبية.

وفي غضون ذلك أعلن تيار الصرخي في محافظة الديوانية، أن قوة مجهولة دهمت مكتب المرجع في ناحية الشافعية وصادرت بعض الوثائق والكتب الدينية الموجودة فيه.

وقال عضو التيار كاظم البديري إن "قوة مجهولة دهمت، ، مكتب المرجع الديني محمود الحسني الصرخي في ناحية الشافعي بمحافظة الديوانية وعبثت بمحتوياته".

وأضاف البديري، وهو عضو بمجلس المحافظة عن التيار الصرخي، أن "القوة صادرت بعض الوثائق والأغراض والكتب الدينية الموجودة في المكتب".

يذكر أن قضاء الرفاعي ٨٥ كم شمال مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار قد شهد في ١٧ من شهر شباط الماضي اضطرابات وفرض حظر للتجوال لساعات بعد أن خرج متظاهرون طالبوا بإغلاق مكتب رجل الدين (محمود الحسني الصرخي) في القضاء والتي على اثرها اعتقلت القوات الامنية في المحافظة عددا من أنصار (الصرخي]) من اهالي القضاء والوافدين اليها من باقي المحافظات المجاورة.

فيما قررت قيادة شرطة محافظة ذي قار إعفاء مدير شرطة قضاء الرفاعي من منصبه على خلفية الاحداث التي شهدها القضاء. وفي صعيد آخر، قالت كتلة الأحرار الصدرية الخميس أنها ستقدم طلبا إلى هيئة رئاسة مجلس النواب يتضمن تحويل المبالغ المخصصة لشراء السيارات المصفحة لأبواب أخرى تخدم المواطنين من دون الرجوع إلى أعضاء مجلس النواب لاستحصال موافقتهم.

وأقر مجلس النواب الخميس الماضي فقرة ضمن الموازنة الاتحادية تقضي بشراء ٣٥٠ سيارة مصفحة بكلفة ٦٠ مليار دينار لتوزيعها على أعضاء النواب لاستخدامها في التنقل الداخلي.

وتزامن التصويت على الموازنة سقوط أكثر من ٧٠ قتيلا وإصابة العشرات من المواطنين ورجال الأمن في سلسلة تفجيرات منسقة ضربت العاصمة بغداد ومحافظات أخرى.

وأثارت قضية السيارات المصفحة استياء شعبيا واسعا ما حدا بأغلب القوى النيابية إلى إخلاء مسؤوليتها عن التصويت والمطالبة بتدوير المبالغ لأبواب أخرى.

وقال رئيس كتلة الأحرار بهاء الاعرجي لوكالة كردستان للأنباء "سأقدم طلبا باسم كتلة الأحرار إلى هيئة رئاسة مجلس النواب يتضمن دعوتها إلى مناقلة الأبواب التي خصصت لشراء السيارات المصفحة إلى أبواب أخرى تصب في خدمة المواطنين".

وأوضح الاعرجي أن "هيئة رئاسة مجلس النواب تمتلك صلاحية مناقلة الأبواب من دون العودة إلى استحصال موافقة أعضاء مجلس النواب".

وتابع الاعرجي ان "كتلة الأحرار كانت قد اعترضت من أكثر من عام على تخصيص أموال لشراء السيارات المصفحة وتم تسليم الاعتراض إلى رئاسة المجلس".

وتراشق نواب الكتل السياسية الاتهامات خلال الأيام القليلة الماضية بشأن من صوت على شراء السيارات المصفحة، وانتقد زعيم التيار الصدري الخطوة بشدة.

وصف مقتدى الصدر شراء المصفحات بأنه "وصمة عار" و"خيانة للشعب"، ودعا إلى إعلان أسماء المصوتين لهذا القرار والممتنعين عنه ليكون الشعب العراقي على بينة منهم.

وقال الصدر، في رد على سؤال وجهه إليه احد أنصاره، عن موقفه من شراء النواب لهذه السيارات المصفحة، بأنه "وصمة عار في جبين البرلمان العراقي ما لم يتنازلوا عن تصويتهم هذا، وهي سرقة لقوت الشعب".

وشدد على أن هذا التصويت وصمة عار لن تمحى ما لم يتنازلوا عن تصويتهم هذا.

وأضاف أن "مَن يركب تلك المدرعات فهو خائن لشعبه ووطنه بل وعاص لربه".

ودعت كتلة مستقلون بإلغاء الفقرة، ودعا أعضاء في القائمة العراقية إلى تحويل المبالغ المخصصة إلى شراء السيارات المصفحة لإعانة الفقراء.

واعتبر ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي الحديث عن السيارات المصفحة أصبح مادة للمزايدات والتسقيط السياسي.

واشنطن لسكّان أشرف: إغلاق معسكر العراق مقابل شطبكم من الإرهاب

□ بغداد/ المدى

قالت الخارجية الأميركية أمس الخميس إن تعاون منظمة خلق في إغلاق قاعدتها في معسكر اشرف بالعراق سيكون عاملا مهما في أي قرار بحذفها من القائمة الأميركية للمنظمات الإرهابية الأجنبية.

ونقلت رويترز عن هيلاري كلنتون أمام مشرعين أميركيين بشأن المنظمة إن "تعاون منظمة خلق في إغلاق معسكر اشرف قاعدتها شبه العسكرية الرئيسية سيكون عاملا أساسيا في أي قرار بشأن وضع المنظمة على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية".

وأعلنت الحكومة العراقية ، في الـ١٨ من شهر شباط الماضي عن نقل الوجبة الأولى من سكان معسكر اشرف أو العراق الجديد إلى معسكر الحرية قرب مطار بغداد، مشيرة إلى أن هذه النقلة سوف تؤهلهم للخروج من العراق بصور نهائية في وقت أبدت منظمة الأمم المتحدة في العراق قلقها على مستقبل سكان المعسكر، مبينة انه ليس لسكان المعسكر مستقبل في العراق.

ووقعت الحكومة العراقية اتفاقية مع الأمم المتحدة في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر الماضي بهدف التوصل لتسوية إنسانية وسلمية لوضع سكان معسكر (أشرف)، وتضمنت الاتفاقية حسم ملف المعسكر بنقل السكان إلى موقع انتقالي مؤقت تمهيدا لنقلهم إلى خارج العراق.

وقال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة مارتن كوبلر إن "منظمة الأمم المتحدة تناشد اليوم المجتمع الدولي للالتزام بترحيل سكان اشرف إلى بلدانهم" مشيرا إلى أن "سكان معسكر اشرف ليس لهم مستقبل في العراق".

وأوضح كوبلر في مؤتمر صحفي عقده في وقت سابق أن "طرق نقلهم يجب أن تتم عبر وسائل يطلع عليها الطرفان من الحكومة العراقية والأمم المتحدة"، مبينا انه "من المؤمل أن يتم عبر وسائل وقنوات دولية وحقوقية".

وأضاف "عندما قررت الحكومة العراقية إغلاق معسكر أشرف طلبت من الأمم المتحدة إيجاد حل سلمي لهذه المسألة من دون استخدام العنف " لافتا إلى أن "مكتب الأمم المتحدة في بغداد قام بحل العديد من المشاكل فيما يخص معسكر أشرف لكن ما زالت هنالك بعض المشاكل العالقة".

وأكدت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السبت، أن سكان مخيم أشرف طلبوا اللجوء بشكل رسمي، لافتة إلى أن حالتهم ما تزال "مثار قلق"، فيما أشارت إلى أن الحكومة العراقية تمنع إجراء المقابلات مع السكان داخل المخيم.

وقال بيان صدر عن المفوضية، مطلع الشهر الماضي، إن "اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ستنظر في طلبات قدمها سكان مخيم أشرف للجوء رسميا الى قاعدة فردية في إجراء عادل وكفوء"، لافتة إلى أن "كل حالة فردية ستحكم حسب ظرفها وبموجب القانون الدولي للاجئين".

وأضاف البيان أن "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة كانت منذ مدة ومازالت مستعدة لتعيين حالة اللجوء والتحقق لسكان مخيم أشرف الذين"، مؤكدة أن "حالتهم مثار قلق وحشدت المفوضية الفرق الميدانية والمسنودة بقابليات كمبيوترية، ناعمة وصعبة، أما المقابلات الفردية فهي من الضروري أن تجرى في موقع سرّي ومحايد وآمن".